

أثر النوعية المؤسساتية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA- دراسة
قياسية باستعمال بيانات البائل خلال الفترة 1996-2018

The Impact of Political Institutional Quality on Foreign Direct Investment in MENA Countries -A empirical study using Panel data for the period 1996-2018

بن شهيدة سارة¹، حمداني موسى²، حراش براهيم³

¹ دكتور، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، benchehida.sarra@gmail.com

² طالب دكتوراه، جامعة لونيبي علي البلدية 2، moussa.eco@gmail.com

³ أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، brahim.harrache@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/21 تاريخ القبول: 2020/12/18 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير النوعية المؤسساتية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول MENA خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام بيانات البائل الساكن وطريقة FGLS بتطبيق البرنامج الإحصائي STATA.15، وباستعمال مؤشرات الحكم الراشد للتعبير على النوعية المؤسساتية السياسية بالإضافة إلى استخدام الناتج المحلي الإجمالي للتعبير على النمو الاقتصادي ومجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات للتعبير على الانفتاح التجاري. وتشير النتائج إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول MENA تتأثر إيجابيا بإبداء الرأي والمساءلة، نوعية التنظيم، متغير النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في حين أن غياب سيادة القانون وانتشار الفساد يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول MENA. كلمات مفتاحية: النوعية المؤسساتية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحكم الراشد، بيانات البائل الساكن، طريقة FGLS.

تصنيف JEL: C23، F21، O17، O43، P48.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of institutional quality on foreign direct investment in MENA countries during the period (1996 - 2018), using the static panel data and the FGLS method in the STATA.15 program, the study considers a number indicators of good governance to express political institutional quality also take Gross Domestic Product to express economic growth and the total exports and imports of goods and services to express trade openness. The results indicate that FDI inflows to MENA countries are positively affected by Voice and Accountability, Regulatory Quality, variable Economic growth and trade openness while Rule of Law and High Corruption are negatively affect to FDI flows in MENA countries.

Keywords: Institutional Quality; Foreign Direct Investment; Good Governance; the Static Panel Data; The FGLS Method.

Jel Classification Codes: C23, F21, O17, O43, P48.

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي لذلك تزايدت حدة المنافسة بين دول العالم في استقطابه مغيرة بذلك قوانينها بهدف تهيئة مناخها الاستثماري وتوفير بيئة اقتصادية ذات معايير دولية والمتمثلة في حجم السوق، وفرة الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، البنية التحتية وغيرها وهذا كله من أجل زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن منذ تسعينات القرن الماضي أثبتت العديد من الأبحاث أن هذه المحددات الاقتصادية لم تعد كافية لوحدها في تفسير جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة بل يمكن إضافة المحددات المؤسسية والتي لها أهمية أكثر في خلق بيئة أعمال ملائمة، وهذا ما ركزت الهيئات والمنظمات الدولية وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية على أهمية النوعية المؤسسية التي تعكس المحيط الداخلي لكل بلد وتميز الأسواق الفاعلة، فهي لا تتوقف على الضمانات والحوافز المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات و فقط بل هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، القانونية والثقافية التي تتأثر وتؤثر على بعضها البعض وتميز مناخ الأعمال في البلد المضيف.

فدول شمال إفريقيا وشرق آسيا "MENA" من بين الاقتصاديات التي تضاعفت جهودها لتهيئة المناخ الاستثماري عن طريق تغيير القوانين القائمة، ضمان الامتيازات والحوافز

الممنوحة وقيامها بالعديد من الإصلاحات المؤسسية ولكن تبقى هذه الجهود غير كافية لتحقيق بيئة مؤسسية جيدة تتلاءم مع متطلبات واحتياجات المستثمرين الأجانب. ومن خلال كل ما سبق ذكره وحتى تتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، ارتأينا معالجة الموضوع وفق الإشكالية التالية:

هل تؤثر النوعية المؤسسية السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول MENA؟

1.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تؤثر النوعية المؤسسية السياسية إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى دول MENA.

2.2. أهداف البحث:

- الهدف الرئيسي للدراسة هو قياس أثر النوعية المؤسسية السياسية (التركيز على مؤشرات الحكم الرشيد) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA، وتحديد أهميتها النسبية مقارنة بالمحددات الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3.3. المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضية الرئيسية، نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، وعليه نعلم على المنهج الوصفي باستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي سنعمد على المنهج التحريبي وذلك باستخدام بيانات البانل الساكن من خلال دراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA خلال الفترة 1996-2018.

2. المقاربة النظرية حول النوعية المؤسسية السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتحصل من خلاله كيان مقيم في بلد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في بلد آخر، وينطوي الاهتمام على وجود علاقة طويلة بين المستثمر المباشر والشركة ودرجة تأثير كبيرة بين المستثمر وإدارة الشركة. ويمكن تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من الاستثمارات من حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من

الأسهام العادية أو حق التصويت في الشركة. وتنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حقوق الملكية، الأرباح المعاداستثمارها ورأس المال (UNCTAD, 1999).

ولقد اختلفت العديد من الدراسات الاقتصادية في أولويات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها أهمية في البلد المضيف. لكن John Dunning اعتبر أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تهتم أكثر بالبيئة المؤسسية، وزيادة على ذلك تحول هدفها من البحث عن الموارد والسوق في البلد المضيف إلى البحث عن الكفاءة. وفي هذا السياق أكد تقرير (OCDE, 2002) أنه لا توجد حوافز خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر في غياب المحددات المؤسسية، والتي أصبحت تشكل حلقة وصل مهمة ما بين الشركات المتعددة الجنسيات القادمة من محيط معين والمناخ الاستثماري للبلد المضيف.

والمؤسسية على حسب Douglas North هي مجموعة القيود الرسمية المتمثلة في الدساتير والقوانين العامة إضافة إلى القيود غير رسمية المتمثلة في الأعراف، العادات والتقاليد (Faundez, 2016). والتفاعل بين هذه القيود يضيف على المؤسسية طابع الجودة ويساعدها في توفير مختلف الحوافز والامتيازات لزيادة الإنتاج وتكوين بيئة فعالة وعلى البلدان التي تفتقد لهذه الخاصية اللجوء إلى تغيير مؤسسي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية.

وتشكل المؤسسية هيكل الحوافز الذي يقلل من عدم اليقين ويعزز كفاءة النوعية المؤسسية الجيدة. واعتبر صندوق النقد الدولي في سنة 2003 المؤسسية وحدات تنظيمية، إجراءات وأطر تنظيمية محددة. ويكون لها أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي من خلال تشجيع أفضل السياسات (Faber & Orbie, 2007). كما اعتبر (Acemoglu, 2003) أن للمؤسسية دورا حيويا في توزيع الدخل بين الأفراد وبين الفئات الاجتماعية ككل. ومن هذا المنظور يمكن الانتقال من نوعية مؤسسية رديئة إلى نوعية مؤسسية أفضل والتي من شأنها أن تزيد من حجم التطور الاجتماعي.

وأشار North إلى أن النوعية المؤسسية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة وتوفر الحوافز من أجل زيادة الإنتاج وتقوم على نظام سياسي يسعى لتوفير منظومة قانونية وقضائية تضمن تنفيذ العقود والاتفاقيات بتكلفة منخفضة (مخزومي و جواوي، 2016).

وتكتسي المؤسسية أهمية كبيرة في تحديد وتنفيذ السياسات العامة التي تساهم في تشجيع وزيادة خلق المعرفة، واعتماد التكنولوجيا وتراكم رأس المال. ويمكن للمؤسسية

الجيدة التي تعمل بشكل جيد أن توفر حوافز لتجميع رأس المال المادي والبشري والابتكار والتكيف معها وإعادة تنظيم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. ويبدو أن النمو يحدث في البلدان التي تحمي فيها المؤسساتية حقوق الملكية الخاصة والتي تعتمد على نظام قانوني يسهل مختلف المعاملات. بالإضافة إلى اعتمادها على تكنولوجيا حديثة وهذا ما يفرض على المؤسساتية إعادة تنظيم مستمر لوحدة الإنتاج، ومواكبتها للتطورات التكنولوجية، كما أن تطور المؤسساتية الاقتصادي، السياسي، القانوني والاجتماعي يكون بشكل مستقل عن بعضه البعض ويجب على الدولة أن تتكيف مع التغيرات على مستوى المؤسساتية مع مر العقود (Nallari & Griffith, 2011).

لقد أصبح مصطلح النوعية المؤسساتية السياسية مرتبط بالحكم الرشيد. واعتبر Shah و Huther (1996) أن الحكم الرشيد "هو جميع جوانب ممارسة السلطة من خلال المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية في إدارة الموارد الطبيعية للدولة" وقد تحقق ذلك من خلال عمل Kaufman, Mastruzzi و Kraay (2003) الذين عرفوا الحكم الرشيد بأنه "التقاليد والمؤسساتية التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما". وهذا التعريف ينقسم إلى ثلاثة مجموعات:

- 1- العملية التي من خلالها يتم اختيار، مراقبة واستبدال السلطات.
- 2- قدرة الحكومة على تشكيل سياسات سليمة وتنفيذها بشكل فعال وتقديم الخدمات العامة.
- 3- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهما (Zhuang, de Dios, & Martin, 2010).

1.2 مؤشرات الحكم الرشيد:

قدم Daniel Kaufman, Aart Kraay و Massimo mastruzzi ستة مؤشرات لقياس الحكم الرشيد وهي مقسمة إلى ثلاثة معايير متمثلة في (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011):

- 1- طبيعة النظام السياسي: ويشمل كل من مؤشر:
 - 1-1- إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة المواطنين في بلد ما في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

2-1-الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence): يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف والإرهاب لأغراض سياسية.

2- قدرة الحكومة: ويشمل كل من مؤشر:

1-2-فعالية الحكومة (Government Effectiveness): حيث يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوطات السياسية، ونوعية صياغة السياسات ومصداقيتها وتنفيذها، والتزام الحكومة بهذه السياسات.

2-2-نوعية التنظيم (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والتنظيمات السليمة التي تعزز تنمية القطاع الخاص.

3- الاحترام والمساواة: ويشمل كل من مؤشر:

1-3-سيادة القانون (Rule of Law): يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بأحكام القانون والتقييد بها، وعلى وجه الخصوص نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع الجرائم والعنف.

3-3-مكافحة الفساد (Control of Corruption): يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق الأغراض الخاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والمكلفة. وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الخاصة على مقدرات الدولة.

2.2. قياس مؤشرات الحكم الرشيد:

إن مؤشرات الحكم الرشيد الستة مصنفة على سلم تتراوح قيمته بين (-2.5 إلى +2.5)، ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على حوكمة أفضل (Meon & Sekkat, 2007).

3.2. دليل مؤشر الحكم الرشيد:

لكل مؤشر من المؤشرات الستة للحكم الرشيد ترتيب مئوي يتراوح بين صفر و100% وهو مؤشر يرتب كل دولة ضمن كل دول العالم، بحيث أن صفر يوافق أدنى ترتيب و100 يوافق أعلى ترتيب.

تكون النسبة المئوية مقارنة بحيث أعلى من 75% وضع مقارن ممتاز، أعلى من 50% وضع مقارن جيد، أعلى من 25% وضع مقارن متوسط، أعلى من 10% وضع مقارن ضعيف وأقل من 10% وضع مقارن ضعيف جدا (بن حسين، 2006).

كما تعتبر النوعية المؤسسية كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، وذلك لأسباب متنوعة:

أولاً: يرتبط الحكم الراشد بنمو اقتصادي أعلى، والذي يساهم في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: المؤسسية الفقيرة التي تعزز الفساد تميل إلى زيادة تكاليف الاستثمار وتخفيض الأرباح.

ثالثاً: إن ارتفاع تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر تجعل المستثمرين أكثر حساسية من خلال عدم اليقين، وخاصة عدم اليقين السياسي الناتج عن الضعف المؤسسي (Yu & Walsh, 2010).

وللمؤسسية علاقة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال البيئة المعقدة وغير المؤكدة التي تتواجد فيها هذه الاستثمارات. ومن هذا المنظور، يأخذ قرار تحديد موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحسبان المحددات المؤسسية التي تشكل البيئة التي تنشأ فيها الشركات الأجنبية مثل: القوانين والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب. وعلى حسب (Assuncao, 2011) المؤسسية هي قواعد اللعبة التي تكون فيها الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات في البلدان المضيفة جهات فاعلة. كما يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة اللعبة التي تتنافس عليها الحكومات لاستقطابه (Lucian & Alexandra, 2015).

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتوصل إليها، ومن أهم الدراسات مايلي:

1-دراسة (Globerman & Shapiro, 2002) : تشير هذه إلى أثر البنية الأساسية للحكومة المتمثلة في المؤشرات التالية: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، نوعية التنظيم، فعالية الحكومة، سيادة القانون ومؤشر الجاذبية الذي يتضمن مؤشر الحد من الفساد على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعينة واسعة من الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 1995-1997. وتشير النتائج بوضوح أن البنية الأساسية للحكومة تعد عاملاً مهماً في

تحديد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمعظم الدول. كما أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة والخارجة تستجيب بشكل إيجابي لمؤشرات الحوكمة. دراسة (Amal, Tomio, & Raboch, 2010) : تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في ثمانية دول لأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1996-2008 باستخدام بيانات البانل. وأثبتت النتائج أن الاستقرار السياسي وغياب العنف له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في حين أن فعالية الحكومة تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول أمريكا اللاتينية.

3-دراسة (Bannaga, Gangi, Abdrazak, & Al-Fakhry, 2013): تبحث هذه الدراسة في أثر الحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 18 دولة عربية خلال الفترة 2000-2009، وتم استخدام نماذج البانل بالاعتماد على قانون الجاذبية. وقد أظهرت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير بمؤشرات الصوت والمساءلة، نوعية التنظيم، فعالية الحكومة والاستقرار السياسي وغياب العنف في حين أثبتت الدراسة أن مؤشر سيادة القانون والحد من الفساد يرتبط ارتباطاً سلبياً مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-دراسة (Saidi, Ochi, & Ghadri, 2013): تقوم هذه الدراسة بقياس أثر مؤشرات الحوكمة (مكافحة الفساد، سيادة القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الصوت والمساءلة، نوعية التنظيم وفعالية الحكومة) على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في 20 دولة متقدمة ونامية باستخدام انحدار التأثيرات الثابتة خلال الفترة 1998 إلى 2010. وتشير النتائج بشكل عام إلى أن الاستقرار السياسي ونوعية التنظيم لهما تأثير كبير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذا ما يثبت بأن المستثمرين الأجانب مهتمون أكثر بالاستقرار السياسي ونوعية التنظيم في اختيارهم للاستثمار الأجنبي المباشر.

5-دراسة (Kurul & Yalta, 2017) : تختبر هذه الدراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 113 بلداً نامياً خلال الفترة 2002-2012 باستخدام نماذج البانل الديناميكي. وأثبتت النتائج بأن درجة تأثير مؤشرات الحوكمة على قرارات المستثمرين الأجانب في البلدان النامية تتفاوت من متغير إلى آخر. بحيث كان للحد من الفساد، فعالية الحكومة والصوت والمساءلة آثاراً إيجابية كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما بينت الدراسة أيضا أن هناك تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 و2009 بسبب الأزمة المالية.

3. الدراسة القياسية المقارنة لأثر النوعية المؤسساتية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA

من أجل دراسة أثر النوعية المؤسساتية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA تم الاعتماد على منهجية السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Method) لـ 13 دولة (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة الزمنية 1996-2018. ومنه يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$FDI_{it} = \beta_1 + \beta_2 PIQ_{it} + \beta_3 GDP_{it} + \beta_4 OPEN_{it} + U_t + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

ومن المعادلة (01) وبتعويض النوعية المؤسساتية السياسية بمؤشرات الحكم الراشد نحصل على المعادلة التالية:

$$FDI_{it} = \beta_1 + \beta_2 VA_{it} + \beta_3 PS_{it} + \beta_4 GE_{it} + \beta_5 RQ_{it} + \beta_6 RL_{it} + \beta_7 CC_{it} + \beta_8 GDP_{it} + \beta_9 OPEN_{it} + U_t + \epsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

1.3. متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر وتم التعبير عنه بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (البيانات متوفرة في World Bank).
المتغيرات التفسيرية:

PIQ: مؤشرات النوعية المؤسساتية السياسية وتم التعبير عنها بمؤشرات الحكم الراشد الستة: إبداء الرأي والمساءلة (VA)، الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، فعالية الحكومة (GE)، نوعية التنظيم (RQ)، سيادة القانون (RL) ومراقبة الفساد (CC). البيانات متوفرة في (WGI database).

GDP: النمو الاقتصادي تم التعبير عنه بالناتج المحلي الإجمالي كنسب مئوية (البيانات متوفرة في World Bank).

OPEN: الانفتاح التجاري تم التعبير عنه بمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (البيانات متوفرة في World Bank).
 U_i : الأثر الفردي و ϵ_{it} : حد الخطأ.

2.3. تقدير نماذج البانل الساكن:

لدراسة أثر النوعية المؤسسية السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA نقوم بتقدير نماذج البانل الساكن (نموذج الانحدار التجميعي (الملحق 01)، نموذج التأثيرات الثابتة (الملحق 02) ونموذج التأثيرات العشوائية (الملحق 03)) باتباع الخطوات التالية:
الجدول رقم (01): تقدير نماذج البانل الساكن

المتغير التابع: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI			
الفترة 2018-1996 T=23 N=13 مجموع المشاهدات: 23*13=299			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات
Constante	-1.207561	-2.668929**	-1.893791
VA	1.060948*	1.096589	0.9249219
PS	-0.0299057	0.3541024	0.0430925
GE	-0.8943474	1.313801	0.7199353
RQ	3.513829***	2.124926*	2.043171*
RL	-3.784393***	-4.558116***	-4.631437***
CC	-1.685296*	0.0200452	-0.4379185
GDP	0.2019439***	0.1808497***	0.1905036***
OPEN	0.054905***	0.0727061***	0.0618501***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

ملاحظة: معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، و10% (*).

1.2.3. اختبارات تحديد النموذج الأفضل: تتمثل اختبارات تحديد النموذج الأفضل فيما يلي:

1.1.2.3. اختبار فيشر: تتمثل فرضيات اختبار فيشر فيما يلي (Otrou, 2006):
 الفرضية الصفرية: تجانس الحدود الثابتة (نموذج متجانس).
 الفرضية البديلة: عدم تجانس الحدود الثابتة (نموذج الآثار الفردية الثابتة).
 نتائج اختبار فيشر (الملحق 04)

الجدول رقم (02): نتائج اختبار فيشر

Test de Fisher		
F test that all $\alpha_i=0$:	F(12,278)=6.08	Prob>F=0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

نلاحظ من خلال نتائج اختبار فيشر أن $F=0.0000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها عدم تجانس الحدود الثابتة بمعنى نموذج الآثار الفردية العشوائية أو الثابتة هو الأفضل لعملية التقدير.

2.1.2.3. اختبار مضاعف لاغرانج: تتمثل فرضيات اختبار مضاعف لاغرانج فيما يلي (حيمور ومحمد عيسى، 2018):

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

إذا كانت قيمة اختبار مضاعف لاغرانج المحسوبة أكبر من قيمة X^2 الجدولة نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، والعكس صحيح.

نتائج اختبار مضاعف لاغرانج (الملحق 05)

الجدول رقم (03): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج

الاختبار مضاعف	احتمال	إحصائية Chi2
لاغرانج	0.0000	55.43

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

نلاحظ من خلال نتائج اختبار مضاعف لاغرانج $F=0.0000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل.

3.1.2.3. اختبار هوسمان (Hausman Test): تتمثل فرضيات اختبار هوسمان فيما يلي
(Greene, 2003):

الفرضية الصفرية: النموذج المناسب هو التأثيرات العشوائية.
الفرضية البديلة: النموذج المناسب هو التأثيرات الثابتة.

نتائج اختبار هوسمان (الملحق 06)

الجدول رقم (04): نتائج اختبار هوسمان

الاختبار هوسمان	إحصائية Chi-Sq	الاحتمال
	8.21	0.4132

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

وفقا لاختبار Hausman، يظهر الاحتمال المرافق لإحصائية chi-square الخاصة باختبار Hausman بقيمة قدرها 0.4132 وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يدل على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأمثل حسب هذا الاختبار.

2.2.3. الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية: تتمثل الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية فيما يلي:

1.2.2.3. اختبار الارتباط الذاتي الخطي: وجود مشكل الارتباط الخطي في نماذج البانل يؤدي إلى تحيز قيمة الانحراف المعياري وتكون نتائج عملية التقدير أقل كفاءة. ويهدف هذا الاختبار إلى دراسة العلاقة بين حد الخطأ في فترة زمنية معينة مع حد الخطأ في فترة زمنية أخرى (Drukker, 2003). وتتمثل فرضياته في ما يلي:

- الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي.
- الفرضية البديلة: وجود ارتباط ذاتي.

نتائج اختبار الارتباط الذاتي الخطي (الملحق 07)

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الارتباط الذاتي الخطي

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمال
Wooldridge test	49.425	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

نلاحظ من خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي الخطي أن $F=0.0000$ وهي أقل من 5% ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.
2.1.2.3 اختبار تجانس تباين الأخطاء (Homoscedasticity Test): يعرف مشكل عدم ثبات تباين الخطأ بمفهوم "heteroscedasticity" وهو عندما يكون عدم تجانس في تباين الأخطاء. وهو ما توضحه العلاقة التالية (Barnett, 2013):

$$(1) \dots \sigma^2 \neq \sigma_1^2$$

وتتمثل فرضيات اختبار تجانس تباين الأخطاء في ما يلي:

- الفرضية الصفرية: تجانس في تباين الخطأ (Homoscedasticity).
- الفرضية البديلة: عدم تجانس في تباين الخطأ (heteroscedasticity).

نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء (الملحق 08)

الجدول رقم (06): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

نوع الاختبار	الاحتمال
Wald test	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

نلاحظ من خلال نتائج اختبار الارتباط الذاتي الخطي أن $F=0.0000$ وهي أقل من 5% ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها عدم تجانس في تباين الأخطاء الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.

بعد إجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية تبين لنا أن هذا النموذج يعاني من مشكلين والمتمثلان في: الارتباط الذاتي الخطي وعدم ثبات التباين مما يستدعي عملية تصحيح النموذج وفق طريقة (Feasible Generalization Least Square) المقترحة من قبل (Parks, 1967) ثم طورها (Kmenta, 1986) والتي يتم تنفيذها في حالة بيانات البانل الطويلة (الفترة الزمنية أكبر من الوحدات المقطعية N) (Hoechle, 2007).

3.2.3. نتائج التقدير بطريقة FGLS: (الملحق 09)

الجدول رقم (07): نتائج التقدير بطريقة FGLS

المتغير التابع: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	
الفترة 2018-1996 T=23 N= 13 مجموع المشاهدات: 23*13=299	
المتغيرات التفسيرية	نموذج FGLS
Constante	-1.207561
VA	1.060948*
PS	-0.0299057
GE	-0.8943474
RQ	3.513829***
RL	-3.784393***
CC	-1.685296*
GDP	0.2019439***
OPEN	0.054905***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA.15

ملاحظة: معنوي عند 1% (***)، 5% (***) و 10% (*).

4. تحليل النتائج:

بعد اتباع الخطوات اللازمة للمعالجة الإحصائية في برنامج STATA.15 توصلنا إلى النتائج التالية:

1.4. تحليل النتائج من الناحية الإحصائية:

- مؤشر الصوت والمساءلة (VA) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 10% على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مؤشر نوعية التنظيم (RQ) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مؤشر سيادة القانون (RL) له تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 1% على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- مؤشر مكافحة الفساد (CC) له تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 10% على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- متغير النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- متغير الانفتاح التجاري (OPEN) له تأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.4. تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية:

- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (VA) له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أنه كلما زاد مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (VA) بنسبة 10% يصاحبه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.06%. ويمكن تفسير ذلك بأن حرية المواطنين في الانتخاب في دول MENA تكون حافزا لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- وجود أثر سالب وغير معنوي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.
- وجود أثر سالب ولكن غير معنوي لمؤشر فعالية الحكومة (GE) على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.
- مؤشر نوعية التنظيم (RQ) له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أنه كلما كانت زيادة في نوعية التنظيم (RQ) بنسبة 1% يصاحبها زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 3.51%. ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما كان للحكومة في دول MENA القدرة على صياغة وتنفيذ السياسات والتنظيمات السليمة كلما كانت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- مؤشر سيادة القانون (RL) له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر: العلاقة العكسية بين سيادة بين مؤشر سيادة القانون (RL) والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد تدل على عدم التزام حكومات دول MENA بتنفيذ العقود، حماية حقوق الملكية

وحقوق الأشخاص مما يسمح بانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- مؤشر مكافحة الفساد (CC) له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر: العلاقة العكسية بين مكافحة الفساد (CC) والاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر صحيحة نظريا لأن العديد من المستثمرين الأجانب لا يفضلون الاستثمار في الدول التي يكون فيها ارتفاع في مستويات الفساد وغياب الشفافية لتجنت التعقيدات الإدارية حيث أنه كلما شاع الفساد أثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- متغير النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أنه كلما كانت زيادة في متغير النمو الاقتصادي (GDP) بنسبة 1% يصاحبه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.20 % ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدول MENA تكون حافزا لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- متغير الانفتاح التجاري (OPEN) له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أنه كلما كانت زيادة في متغير الانفتاح التجاري (OPEN) بنسبة 1% يصاحبه زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.05 % ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة صادرات وواردات دول MENA تكون حافزا لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

5. خاتمة:

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر النوعية المؤسسية السياسية التي تم التعبير عنها بمؤشرات الحكم الراشد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 13 دول من دول MENA (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، سلطنة عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2018، وقد توصلت الدراسة من خلال تطبيق طريقة FGLS إلى أن مؤشر الصوت والمساءلة، نوعية التنظيم، متغير النمو الاقتصادي (GDP) والانفتاح

التجاري (OPEN) لهم تأثير إيجابي على دول MENA في حين وجود علاقة عكسية بين كل من مؤشر سيادة القانون ومكافحة الفساد و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. على ضوء النتائج المتوصل إليها، سنعرض جملة من التوصيات وهي كالتالي:

- تعزيز النوعية المؤسساتية وذلك من خلال العمل على ضمان استقرار البيئة التشريعية و القانونية في دول MENA.

- محاربة مظاهر الفساد، حماية حقوق الملكية، القضاء على البيروقراطية في دول MENA.

- علاج العجز المؤسساتي السياسي عن طريق تحسين إدارة الحكم في دول MENA.

6. قائمة المراجع

- Faber, G., & Orbie, J. (Eds.). (2007). *European Union trade politics and development: 'Everything but Arms' unravelled*. Routledge, 101.
- Greene, W. H. (2003). *Econometric analysis*. Pearson Education India.
- Nallari, R., & Griffith, B. (2011). *Understanding growth and poverty: theory, policy, and empirics*. The World Bank, 60.
- Yu, J., & Walsh, M. J. P. (2010). *Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach* (No. 10-187). International Monetary Fund, 06.
- Acemoglu, D. (2003). Causes profondes de la pauvreté. Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique. *Finances & Développement*, 29.
- Amal, M., Tomio, B. T., & Raboch, H. (2010). Determinants of foreign direct investment in Latin America. *GCG: revista de Globalización, Competitividad y Gobernabilidad*, 4(3), 116-133.
- Bannaga, A., Gangi, Y., Abdrazak, R., & Al-Fakhry, B. (2013). The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries. *Applied Financial Economics*, 23(15), 1239-1247.

- Barnett, P. G. (2013). Econometrics Course: Cost at the Dependent Variable, *Health Economics Resource Center*.
- Drukker, D. M. (2003). Testing for serial correlation in linear panel-data models. *The stata journal*, 3(2), 168-177.
- Faundez, J. (2016). Douglass North's theory of institutions: lessons for law and development. *Hague Journal on the Rule of Law*, 8(2), 385
- Globerman, S., & Shapiro, D. (2002). Global foreign direct investment flows: The role of governance infrastructure. *World development*, 30(11), 1899-1919.
- Hoechle, D. (2007). Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence. *The stata journal*, 7(3), 281- 312.
- Kaufmann, D. , Kraay, A., & Mastruzzi, M . (2011). The worldwide governance indicators: Methodology and Analytical Issues, *Hague Journal on the Rule of Law*, 03(02), 223.
- Kurul, Z., & Yalta, A. Y. (2017). Relationship between institutional factors and FDI flows in developing countries: New evidence from dynamic panel estimation. *Economies*, 5(2), 01-10.
- Lucian, B., & Alexandra, H. (2015). Foreign direct investments and institutional performance: a Romanian perspective. *Вісник Київського національного університету ім. Тараса Шевченка. Серія: Економіка*, (9 (174)), 18.
- Meon, P. G., & Sekkat, K. (2007). Revisiting the relationship between governance and foreign direct investment, 49.
- Otrou Ali Henri.(2006). La convergence des niveaux de vie dans les pays de l'union économique et monétaire Ouest Africaine. *Revue du CAMES*, 7(01), 111.
- Saidi, Y., Ochi, A., & Ghadri, H. (2013). Governance and FDI attractiveness: Some evidence from developing and developed countries. *Global Journal of Management and Business Research*, 14-24.

Zhuang, J., de Dios, E., & Martin, A. L. (2010). Governance and institutional quality and the links with economic growth and income inequality: With special reference to developing Asia. *Asian Development Bank Economics Working Paper Series*, (193). 06.

UNCTAD. (1999). *Comprehensive Study of the interrelationship between foreign direct investment-FDI- and foreign portfolio investment –FPI-*, A Staff paper prepared by the UNCTAD secretariat, UNCTAD/ GDS/ DFSB/5, 04.

حيمور مصطفى، محمد عيسى محمد محمود. (2018). دراسة تحليلية وقياسية لمعدلات البطالة في دول المغرب العربي في الفترة 2003-2015، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، المجلد 08، العدد 01، ص ص 197-198.

مخزومي لطفي، جواد عاصم. (2016). التحليل القياسي للنوعية المؤسسية والنمو الاقتصادي. *مجلة التنمية الاقتصادية*، العدد 02، ص ص 247-272.

ناجي بن حسين. (2006). الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته –إشارة لحالة الجزائر-. *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، المجلد 04، العدد 04، ص ص 11-34.

7. ملاحق:

الملحق (01): تقدير النموذج التجميعي

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	299
Model	1628.04417	8	203.505521	F(8, 290)	=	14.31
Residual	4124.73107	290	14.2232106	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.2830
				Adj R-squared	=	0.2632
Total	5752.77523	298	19.3046149	Root MSE	=	3.7714

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
va	1.060948	.5606526	1.89	0.059	-.0425166	2.164412
ps	-.0299057	.5147724	-0.06	0.954	-1.043069	.9832579
ge	-.8943474	1.029778	-0.87	0.386	-2.921133	1.132438
rq	3.513829	1.041584	3.37	0.001	1.463807	5.563851
rl	-3.784393	1.066495	-3.55	0.000	-5.883445	-1.685342
cc	-1.685296	.9380002	-1.80	0.073	-3.531447	.1608551
gdp	.2019439	.0534365	3.78	0.000	.0967714	.3071165
open	.054905	.0106458	5.16	0.000	.0339522	.0758578
_cons	-1.207561	1.112572	-1.09	0.279	-3.3973	.9821788

الملحق (02): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

```
Fixed-effects (within) regression
Group variable: i

Number of obs   =   299
Number of groups =   13

R-sq:
  within = 0.1969
  between = 0.1893
  overall = 0.1702

Obs per group:
  min =   23
  avg =  23.0
  max =   23

F(8,278) = 8.52
Prob > F = 0.0000

corr(u_i, Xb) = -0.3763
```

fdi	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
va	1.096589	.9890439	1.11	0.269	-.8503775	3.043556
ps	.3541024	.7197178	0.49	0.623	-1.062687	1.770891
ge	1.313801	1.500066	0.88	0.382	-1.63913	4.266733
rq	2.124926	1.172761	1.81	0.071	-.1836946	4.433546
rl	-4.558116	1.437404	-3.17	0.002	-7.387694	-1.728539
cc	.0200452	1.008402	0.02	0.984	-1.965028	2.005119
gdp	.1808497	.0509783	3.55	0.000	.0804972	.2812022
open	.0727061	.0142107	5.12	0.000	.0447319	.1006804
_cons	-2.668929	1.343048	-1.99	0.048	-5.312764	-.025094
sigma_u	2.5213161					
sigma_e	3.4283866					
rho	.3510066	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (03): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Random-effects GLS regression
Group variable: i

Number of obs = 299
Number of groups = 13

R-sq:

within = 0.1896
between = 0.3989
overall = 0.2497

Obs per group:

min = 23
avg = 23.0
max = 23

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

Wald chi2(8) = 72.73
Prob > chi2 = 0.0000

fdi	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
va	.9249219	.8218857	1.13	0.260	-.6859445	2.535788
ps	.0430925	.6472592	0.07	0.947	-1.225512	1.311697
ge	.7199353	1.329768	0.54	0.588	-1.886363	3.326234
rq	2.043171	1.102697	1.85	0.064	-.1180754	4.204416
rl	-4.631437	1.291145	-3.59	0.000	-7.162035	-2.100838
cc	-.4379185	.9652755	-0.45	0.650	-2.329824	1.453987
gdp	.1905036	.0503359	3.78	0.000	.0918471	.2891601
open	.0618501	.0123567	5.01	0.000	.0376315	.0860687
_cons	-1.893791	1.323296	-1.43	0.152	-4.487403	.6998211
sigma_u	1.7841636					
sigma_e	3.4283866					
rho	.21310998	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (04): اختبار فيشر

F test that all u_i=0: F(12, 278) = 6.08

Prob > F = 0.0000

الملحق (05): اختبار مضاعف لاغرنج

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

fdi[i,t] = Xb + u[i] + e[i,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
fdi	19.30461	4.393702
e	11.75383	3.428387
u	3.18324	1.784164

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 55.43

Prob > chibar2 = 0.0000

الملحق (06): اختبار هوسمان

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt (diag (V_b-V_B)) S.E.
	(b) fixed	(B) random		
va	1.096589	.9249219	.1716671	.5501924
ps	.3541024	.0430925	.3110099	.3147209
ge	1.313801	.7199353	.5938659	.6942008
rq	2.124926	2.043171	.0817552	.3992853
rl	-4.558116	-4.631437	.0733204	.6317219
cc	.0200452	-.4379185	.4579637	.291749
gdp	.1808497	.1905036	-.0096539	.0080678
open	.0727061	.0618501	.010856	.0070183

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(8) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
= 8.21
Prob>chi2 = 0.4132
(V_b-V_B is not positive definite)

الملحق (07): اختبار الارتباط الذاتي الخطي

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 12) = 49.425
Prob > F = 0.0000

الملحق (08): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests

Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test = 1.12e+04 P-Value > Chi2(12) 0.0000
- Likelihood Ratio LR Test = 108.9212 P-Value > Chi2(12) 0.0000
- Wald Test = 2.82e+04 P-Value > Chi2(13) 0.0000

الملحق (09): نتائج التقدير بطريقة FGLS

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares
 Panels: homoskedastic
 Correlation: no autocorrelation

Estimated covariances	=	1	Number of obs	=	299
Estimated autocorrelations	=	0	Number of groups	=	13
Estimated coefficients	=	9	Time periods	=	23
Log likelihood	=	-816.5973	Wald chi2(8)	=	118.02
			Prob > chi2	=	0.0000

fdi	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
va	1.060948	.5521503	1.92	0.055	-.021247	2.143142
ps	-.0299057	.5069658	-0.06	0.953	-1.02354	.963729
ge	-.8943474	1.014161	-0.88	0.378	-2.882066	1.093372
rq	3.513829	1.025788	3.43	0.001	1.503321	5.524337
rl	-3.784393	1.050321	-3.60	0.000	-5.842985	-1.725801
cc	-1.685296	.9237752	-1.82	0.068	-3.495862	.1252701
gdp	.2019439	.0526261	3.84	0.000	.0987986	.3050892
open	.054905	.0104843	5.24	0.000	.0343561	.0754539
_cons	-1.207561	1.0957	-1.10	0.270	-3.355092	.9399711